«النفط الكويتي» يرتفع 1٪

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 58 سنتا ليبلغ 61,6 دولارا بزيادة نسبتها 0,9٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

خلال السنوات الخمس الأخيرة وتأخر قانون الدين العام يعرقل إصدارها

تمويل البنوك للديون الحكومية بديلاً عن سندات «المركزي»

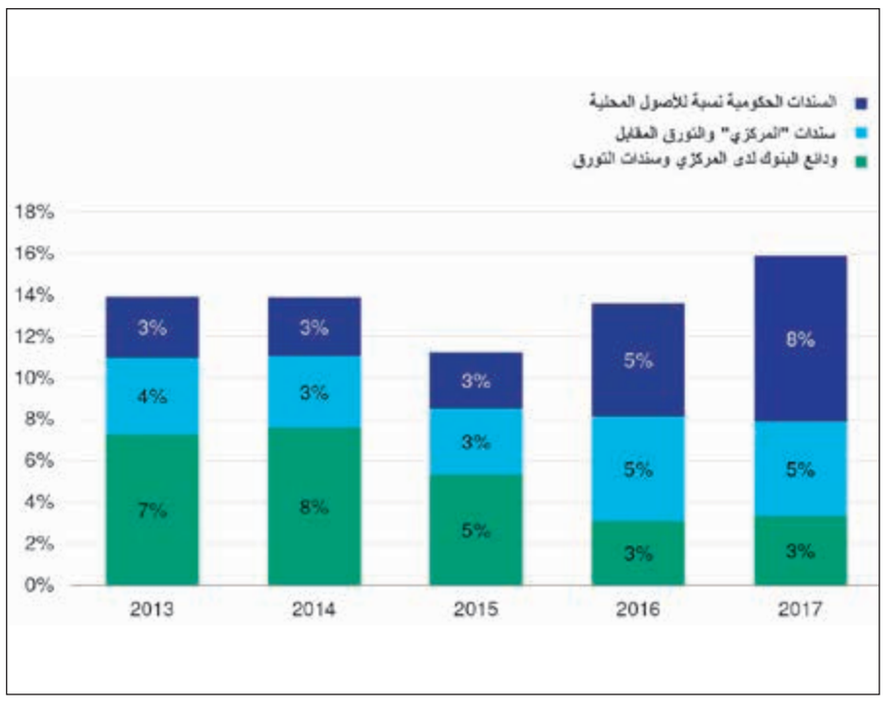

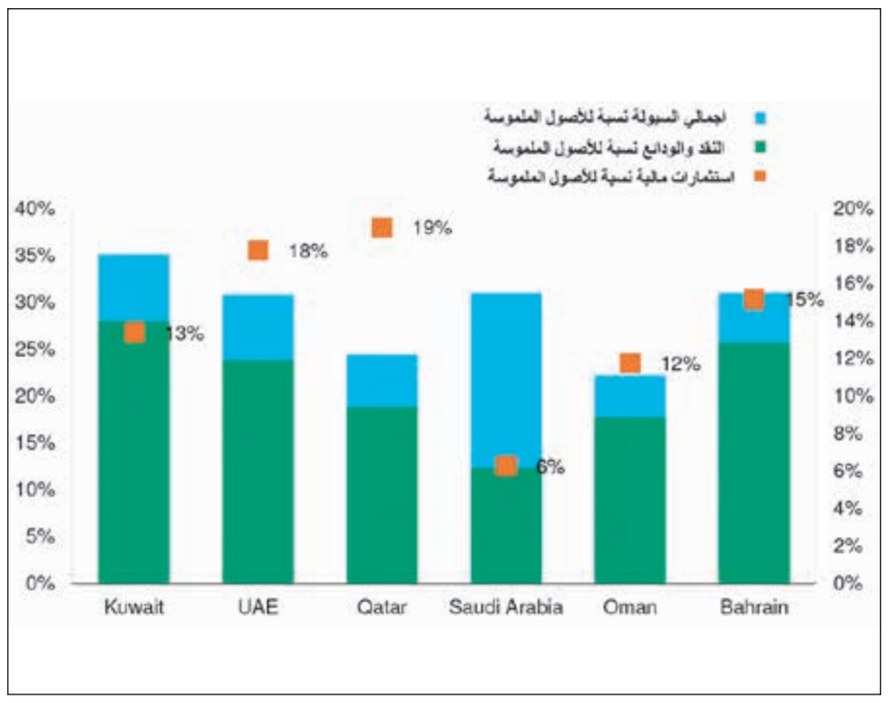

مصطفى صالح

تبقى الحكومة دائما كلمة السر في النشاط الاقتصادي الكويتي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص فاعتماد البنوك الكويتية على الحكومة الكويتية من حيث التمويل او الودائع يظهر جليا في المؤشرات النقدية وهو ما أكدت عليه وكالة موديز للتصنيف الائتماني في أحدث تقاريرها عن القطاع المصرفي الكويتي، حيث اشارت الى اعتماد البنوك على تمويل الديون الحكومية الى جانب سندات البنك المركزي والتورق المقابل.

واشار التقرير ان السنوات الاخيرة شهدت تراجعا في اعتماد البنوك الكويتية على سندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل لصالح تمويل الديون الحكومية وشراء سندات الخزانة.

وفي ظل عدم اصدار قانون الدين العام الجديد لا يزال التحدي أمام البنوك الكويتية للحصول على بديل تمويلي في ظل مستويات السيولة المرتفعة لديها.

سيولة البنوك الكويتية الأعلى خليجياً.. 28٪ من أصولها نقداً

سندات الدين الحكومي تمثل 8٪ من أصول البنوك المحلية بنهاية 2017

ودائع البنوك وسندات التورق انخفضت بـ 3٪ من أصول البنوك المحلية مقارنة بـ 7٪ في 2013

المشروعات الحكومية

ويبدو ان تمويل المشروعات الحكومية الكبيرة سيكون البديل الأمثل أمام البنوك الكويتية بديلا عن الدين العام. ويتزامن ذلك مع اطلاق الكويت أمس ملتقى الكويت للاستثمار 2018 والذي يهدف الى تدشين مشروعات استثمارية وفرصا بكل القطاعات الاقتصادية بالتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص بقيمة تصل الى 100 مليار دولار.

وتعمل الحكومة الكويتية على رفع سقف الانفاق بالموازنة العامة للدولة ليسمح للحكومة انفاق 21,5 مليار دينار بدلا من 20 مليار دينار فقط على الرغم من ارتفاع اسعار النفط وتحسن ايرادات الدولة في اشارة الى الاحتياج الى زيادة الانفاق الاستثماري في ظل سياسات تقشفية وضبط الاهدار في انفاق المال العام.

تمويل الديون الحكومية

تزيد البنوك الكويتية من اعتمادها في السنوات الخمس الأخيرة على الحكومة كمصدر رئيسي للتمويل حيث تزيد البنوك تمويل سندات الدين الحكومي مقابل انخفاض تمويل سندات السيولة التي يصدرها بنك الكويت المركزي.

عرضت وكالة موديز 3 مؤشرات رئيسية لتطور اعتماد البنوك الكويتية على تمويل سندات الدين الحكومية على حساب سندات التورق كنسبة من الاصول المحلية للقطاع المصرفي الكويتي:

● زادت نسبة سندات الدين الحكومي إلى اجمالي الاصول المحلية بالبنوك الكويتية من 3٪ في 2013 لتصل الى 8٪ بحلول 2017.

● شهدت سندات التورق ثباتا نسبيا خلال الفترة الماضية بتراوح بين 3 و5٪ كنسبة من اجمالي الاصول المحلية للبنوك الكويتية.

● انخفضت القيمة الاجمالية لودائع البنوك وسندات التورق من اجمالي الاصول المحلية للبنوك الكويتية إلى 3٪ في 2017 مقارنة بـ 7٪ في 2013.

سيولة جيدة

تفوقت البنوك الكويتية على نظرائها في دول الخليج من حيث مستويات السيولة التي تتمتع بها على صعيد أكثر من مؤشر لتحل بالمركز الأول خليجيا من حيث مؤشرات السيولة تليها البحرين وقطر فيما جاءت البنوك العمانية في نهاية القائمة.

وعرضت وكالة موديز للتصنيف الائتماني 3 مؤشرات تفوقت فيها البنوك الكويتية بالمقارنة بباقي البنوك الخليجية وهي:

● وصل اجمالي الأصول السائلة بالبنوك الكويتية إلى 34٪ من اجمالي الاصول الملموسة بالقطاع المصرفي الكويتي.

● تمثل نسبة النقد واشباه النقود والودائع بالبنوك الاخرى والبنك المركزي 28٪ من اجمالي الاصول الملموسة بالقطاع المصرفي الكويتي.

● الاستثمارات بالاسواق المالية والقابلة للتسييل تصل الى 13٪ من اجمالي الاصول الملموسة بالقطاع المصرفي الكويتي.

تحديات مصرفية

وتواجه البنوك الكويتية تحديات منها ما هو مستمر معها من فترة طويلة مثل تركز التمويلات لدى بعض العملاء وكثافة التعرض للقطاع العقاري او ما هو مستحدث من تطبيق المعيار الدولي للمحاسبة والمتوقع ان يؤثر على ارباح البنوك.

وبحسب وكالة موديز فإن القطاع المصرفي يتعرض لتحديات لكنه قادر على التعامل معها معتمدا في ذلك على سياسة التحوط التي اتبعها بفضل تعليمات بنك الكويت المركزي خلال السنوات الماضية ومستويات السيولة المطمئنة التي يتمتع بها والدعم الحكومي المحتمل في حالة سيناريوهات الأزمات المالية.

ضمن مشروع الكويت للإصلاح البيئي بقيمة 2,9 مليار دولار

«نفط الكويت» تستعد لترسية عقد تنظيف بـ 40 مليون دولار

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن شركة نفط الكويت تستعد لترسية عقد لتنظيف ما بين 200 ألف و300 ألف متر مربع من التربة الملوثة على شركة تستخدم تقنيات المعالجة البيولوجية.

ونقلت المجلة عن احد المصادر قولها ان من المتوقع أن تتجاوز قيمة عقد الترسية 40 مليون دولار، علما بأن اكثر من ثلاث شركات قدمت عروضا للمناقصة في يوليو 2017. ويشكل هذا العقد جزءا من مشروع بقيمة 2,9 مليار دولار يعرف باسم مشروع الكويت للإصلاح البيئي، والذي يهدف إلى إزالة التلوث الناجم عن حرب الخليج الأولى، حيث كان الجيش العراقي المنسحب قد أضرم النار في أكثر من 600 بئر نفطية عام 1991واستمرت هذه الآبار مشتعلة لمدة 10 أشهر قبل أن يتم إخمادها، تاركة وراءها حوالي 22,5 مليون برميل من النفط المتسرب فضلاً عن تدمير منطقة تمتد على مساحة 384 كيلومترا مربعا.

وقد منحت لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة في ديسمبر 2005 الكويت مبلغ 2,9 مليار دولار كتعويض لتمويل برنامجها للإصلاح البيئي.

وفي البداية خططت الكويت لدفن التربة التي تحتوي على مستويات عالية من التلوث أي ما يزيد على 18٪ من النفط في 16 مدفنا عملاقا، في حين وجدت الدراسات الاستقصائية والمسوحات أن هناك حوالي 26 مليون متر مكعب من هذه الوحول الترابية المشبعة بالتلوث النفطي بحاجة الى تنظيف.

ولما كانت ثمة مخاوف من ان تخلق هذه المدافن السامة العملاقة مشاكل للأجيال القادمة، أجرت الكويت دراسات لمعرفة ما إذا كان استخدام التكنولوجيات الجديدة كالمعالجة البيولوجية لتفكيك جزيئات النفط الخام اجراء قابلا للتطبيق من الناحية المالية.

وأشارت المجلة إلى أن ثمة اعتقادا بان استخدام المعالجة البيولوجية يقلل بشكل كبير من عدد مدافن النفايات المطلوبة، لاسيما ان هذه التكنولوجيا تستخدم اما كائنات حية دقيقة تتخلق بصورة طبيعية أو كائنات يتم إدخالها عن عمد لاستهلاك الملوثات البيئية وتحطيمها، من أجل تنظيف المواقع الملوثة.

تمويل البنوك الكويتية الكبيرة كلمة السر لنجاح مشروعات الشراكة

أوزدمير: 5 مليارات دولار حجم استثمارات «ليماك» بالكويت ونتطلع للمزيد

اسطنبول ـ محمود صبحي

التقى الوفد الإعلامي المدعو من شركة ليماك لزيارة اسطنبول لحضور حفل تخريج المهندسات الكويتيات رئيسة مجلس إدارة شركة ليماك للاستثمار التابعة لمجموعة ليماك، إيبرو أوزدمير التي أثنت على ما تقدمه الحكومة الكويتية من دعم وتسهيلات ودعم للشركة لاسيما في تنفيذ المطار الجديد المرتقب، ووصفت بشكل خاص هيئة تشجيع الاستثمار المباشر (KDIPA) بأنها متعاونة للغاية، وتعمل على جذب المزيد من الاستثمارات. وعبرت عن سعادتها لاختيار «ليماك» لتكون جزءا من مشروع تنفيذ المطار الجديد.

وقالت إن إجمالي المشروعات التي فازت بها في الكويت يبلغ 4 مشاريع، انتهت من تنفيذ مشروع واحد، ويجري العمل على المشاريع المتبقية ومنها مستشفى الأمراض السارية، ومشروع مدينة غرب عبدالله المبارك، ومشروع مبنى الركاب2، ولفتت إلى أن قيمة إجمالي المشروعات وصلت إلى 1,5 مليارات دينار كويتي أو ما يعادل 5 مليارات دولار.

ولفتت أوزدمير إلى الخبرة الكبيرة التي تتمتع بها شركتها في مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لاسيما أنها نفذت العديد من هذه المشروعات، مثل مشروع جسر الدردنيل، ومطار بريشتينا في كوسوفو، ومطار السنغال، وترى أن الكويت تود أن تمنح عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPPs) أهمية أكبر في مختلف القطاعات.

وفي هذا السياق، لفتت إلى أن تنفيذ مثل هذه المشروعات بنجاح بحاجة إلى وجود تعاون مع بنوك كبيرة. وتجدر الإشارة إلى أن شركة ليماك وقعت مؤخرا اتفاقية تسهيلات ائتمانية مشتركة بقيمة 249,2 مليون دينار مع بنك بيت التمويل الكويتي وبنك الكويت الوطني مناصفة لتمويل جزء من عمليات إنشاء مبنى الركاب الجديد في مطار الكويت.

وأشارت أيضا إلى أن شركة ليماك للاستثمار أول شركة إنشاءات تحصل على ترخيص هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت، الأمر الذي يمكنها من تشغيل نفسها، وإمكانية الاستحواذ على مشروعات استثمارية أخرى في قطاعات أخرى في الدولة، عدا عن أنها الشركة الوحيدة التي تنفذ مشروع المطار الأمر الذي يمنحها المرونة وسرعة الأداء، على حد وصفها.

وحول المواد الأولية والمعدات التي تستعين بها الشركة في تنفيذ أعمالها في الخارج، أكدت رئيس ليماك أن الشركة حريصة على تأمين كل ما تحتاج اليه من الكويت سواء عبر عقود من الباطن أو شراء المواد، على عكس شركات الإنشاءات الأجنبية الأخرى التي تعتمد على الاستيراد، مثل الشركات الصينية التي تحضر معها كل شيء من الصين حتى الطعام والدراجات الهوائية.

وأضافت أن الكويت سوق مهم بالنسبة للشركة، على الرغم من أن المشروعات الأخرى التي فازت بها في السعودية، والعراق، والسنغال، ومصر، والهند، وباكستان، ودول البلقان مثل ألبانيا ومقدونيا، وكوسوفو، إضافة إلى العديد من المشروعات في تركيا. مع ذلك، تقول أوزدمير إن الشركة انتقائية للغاية في مشروعاتها خارج تركيا.

رئيسة مؤسسة ليماك إيبرو أوزدمير أثناء اللقاء مع الوفد الإعلامي ويبدو الزميل محمود صبحي

«ليماك» تؤمن كل احتياجاتها من السوق المحلي الكويتي

السوق الكويتي مهم لنا وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر متعاونة للغاية

30 مهندسة كويتية بطراز عالمي

خلال احتفال 30 مهندسة من جامعة الكويت بتخرجهن في البرنامج

بدعوة من شركة ليماك القابضة التركية، إحدى أهم شركات المقالات على مستوى تركيا والعالم، زار وفد إعلامي من الكويت مدينة اسطنبول الأسبوع الماضي لحضور حفل تخريج أول دفعة من البرنامج التدريبي «ليماك لمهندسات الكويت» الذي أطلقته شركة ليماك للإنشاءات المؤسسة في الكويت ضمن منظومة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية (KDIPA) بالتعاون مع جامعة بوغازيتشي، كبرى الجامعات التركية في اسطنبول.

حضر الحفل أكثر من 90 شخصا منهم رئيسة مجلس إدارة شركة ليماك للاستثمار إيرو أوزدمير، ووكيلة وزارة الأشغال العامة في الكويت المهندسة عواطف الغنيم، ومدير مركز التعلم مدى الحياة في جامعة بوغازيتشي تامر أتاباروت، ومدير مركز التدريب الهندسي والخريجين بكلية الهندسة والبترول في جامعة الكويت الدكتور بدر البصيري.

أثناء الحفل، جرى تكريم 30 طالبة كويتية كن سجلن في برامج البكالوريوس والدراسات العليا في جامعة الكويت بعد أن خضعن لمئتي ساعة تدريب وعمل ميداني ضمن إطار هذا البرنامج، وحصلن على شهادة مجلس تعليم التكنولوجيا وإدارة الأعمال BTEC للإدارة والقيادة المعتمدة في أكثر من 100 دولة حول العالم ومركز التعلم مدى الحياة (BULLC) من جامعة بوغازيتشي، وشهادة التدريب الميداني من جامعة الكويت.

في الثامن من مايو 2017، أطلقت «ليماك» هذا البرنامج الميداني الذي يعتبر برنامجا مهنيا مشتركا مخصصا للطالبات الكويتيات والخليجيات في كلية الهندسة والبترول في جامعة الكويت بالتعاون مع جامعة بوغازيتشي التركية. ويرتكز برنامج ليماك لمهندسات الكويت على تدريب 30 طالبة في مختلف التخصصات من كلية الهندسة والبترول في جامعة الكويت خلال الفصل الأول من العام 2017، بمجمل 200 ساعة تدريبية مقسمة على سبعة محاور. ويكمن هدف الشركة التركية من إطلاق مثل هذا البرنامج المهني في تمكين الطالبات الكويتيات وصقل مهاراتهن القيادية والإدارية ومساعدتهن على تكوين صورة واضحة عن طبيعة عملهن الهندسي في المستقبل، إضافة إلى تأهيل المهندسات في الشرق الأوسط وتفعيل دورهن وتمكينهن في قطاع الهندسة وإدارة المشاريع. ومن المتوقع إطلاق الإصدار الثاني من البرنامج في سبتمبر 2018.